دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السلطوية الانتخابية وإشكالية الشرعية في النظم السياسية المختلفة
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	ياسين، أشرف محمد عبدالله
المجلد/العدد:	مج15, ع57
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يناير
الصفحات:	10 - 25
رقم MD:	625389
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	النظم السياسية، الانتخابات، التحول الديمقراطي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/625389

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

1

السلطوية الانتخابية وإشكالية الشرعية في النظم السياسية المختلفة

د. أشرف محمد ياسين

أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية التجارة

جامعة دمنهور

يوجد جدل بين المحللين حول طبيعة العلاقة بين التحول الديمقراطي والانتخابات منذ بدء ما أطلق عليه الموجه الثالثة للديمقراطية في مطلع تسعينيات القرن العشرين[1]، فقد رأى البعض الانتخابات باعتبارها المحرك الأساسي للتحول الديمقراطي واستدلوا على ذلك بالتطورات التي شهدتها بعض المناطق في العالم، مثل أوروبا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، وشمال إفريقيا[2]، وهو ما أكد عليه "روبرت دال" الذي يرى أن الديمقراطية تقوم على بعدين أساسيين هما المعارضة، والتي تعنى تنظيم الاحتجاج من خلال إجراء انتخابات حرة وعادلة وبشكل دوري، والمشاركة التي تعني حق جميع البالغين فى التصويت والتنافس على المناصب[3]. وكذلك ما أكد عليه "صموئيل هنتنجتون" الذي يصف النظام السياسي بأنه ديمقراطي استناداً إلى الدرجة التي يتم بها اختيار صانعى القرار من خلال انتخابات حرة ونزيهة ودورية يتنافس فيها المرشحون على الأصوات بحرية[4]. إلا أن التركيز على الجوانب الإجرائية المرتبطة بالعملية الديمقراطية، وخاصة الانتخابات يترتب عليه تجاهل القيم الديمقراطية التي يجب توافرها كركيزة أساسية للتحول الديمقراطي، إضافة إلى الجوانب الإجرائية[5].

وهذا ما أكده "لارى دياموند" الذي يفرق بين الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الليبرالية، فالديمقراطية الانتخابية هي نظام مدني دستوري يتم فيه شغل الوظائف التنفيذية والتشريعية من خلال انتخابات دورية وتنافسية، أما الديمقراطية الليبرالية تتجاوز الإجراءات إلى القيم فتشمل، بالإضافة إلى الجانب الإجرائي، أحكاماً مثل التعددية السياسية، والحريات، والتنافس من خلال مؤسسات متعددة ومستمرة[6]. فالانتخابات بشكلها الديمقراطي تتطلب أن يتنافس الساسة على أصوات المواطنين، وهي إذا كانت إحدى فضائل الحكم الرشيد فليست الفضيلة الوحيدة، فالديمقراطية بدون الليبرالية الدستورية ليست كافية بل قد تكون خطيرة وتحمل معها تقييد الحرية، وإساءة استعمال السلطة والانقسامات العرقية بل وإمكانية الحروب مثل ما شهدته ليبريا والصومال[7].وهذا ما رسخته الموجة الثالثة للديمقراطية، التي احتوت على عدد من المظاهر غير الديمقراطية حيث استطاع عدد كبير من النظم غير الديمقراطية الوصول للسلطة أو الاحتفاظ بها عبر الآلية الانتخابية مثل كوريا الشمالية وكوبا وفيتنام[8]. كما أدى التحول في النظم السياسية إلى ظهور نظم متحايلة على الديمقراطية ومن هنا ظهر مفهوم "السلطوية الانتخابية"، وهذا ما أكده "مانسفيلد وجاك سنايدر" حول التحول الديمقراطي واستخدام الانتخابات كآلية من أجل الحفاظ على التأييد الجماهيري وزيادة النفوذ المؤسسي والسياسي[9].

ويشكل مفهوم السلطوية الانتخابية مفهوماً محورياً في دراسات عديدة حاولت تحليل العملية الانتخابية في إطار نظم سياسية مختلفة في أهدافها وآلياتها وتطورها الديمقراطي، فهناك نظم سياسية تهدف من إجراء الانتخابات تحقيق شرعية من خلال إجراء انتخابات شكلية لا تشكل خطورة على السلطة الحاكمة وذلك لاسيتعاب المطالب الداخلية والخارجية بالتغيير والإصلاح السياسي.

تعتبر الانتخابات محور العملية الديمقراطية وأهم آليات بناء الشرعية للنظام السياسي. وتختلف أشكال الانتخابات ووظائفها من نظام سياسي لآخر. فقد تكون وسيلة للتعبير عن إرادة المواطنين ودعم التحول الديمقراطي، أو وسيلة لإضفاء الشرعية على نظام فاقد للشرعية ومواجهة المطالب الداخلية والخارجية نحو ضرورة التحول الديمقراطي[10]. وفي هذا الإطار تبرز إشكالية الدراسة والتي تتمحور حول الإجابة على التساؤل التالي: ما هي طبيعة وأبعاد مفهوم السلطوية الانتخابية، وإلى أى مدى يمكن أن تساهم السلطوية الانتخابية في بناء وتعزيز شرعية النظام السياسية؟

سعياً نحو الإجابة على ما تثيره الدراسة من تساؤلات، تعتمد الدراسة على المنهج البنائي الوظيفي الذي يعتبر مفهوم الوظيفة من المفاهيم الأساسية للتحليل. فالنظام يتكون من عدة مؤسسات تؤدى وظائف ضرورية لاستمراره، ويؤدى إخفاق هذه المؤسسات في أداء وظائفها إلى إصابة النظام بنوع من عدم التوازن، وعدم الاستقرار[11]. ويمكن

الاستفادة وبشكل جوهري من المنهج البنائي الوظيفي وخاصة من المشروع الوظيفي الثالث لألموند الذي يربط بين مدخلات النظام ومخرجاته ووظائفه. وهذا يشكل مستوى مهماً في تحليل الدراسة حيث يمكن في إطار مقولات هذا المنهج بيان طبيعة الوظائف التي يمكن أن تقوم بها السلطوية الانتخابية، مع التركيز في إطار هذه الوظائف على وظيفة الشرعية السياسية، خاصة في ضوء المدخلات التي تشمل طبيعة النظام السياسي والضغوط الداخلية والخارجية لتحقيق الديمقراطية.

أولاً: السلطوية الانتخابية والإشكاليات المفاهيمية المرتبطة بها:

1- طبيعة مفهوم السلطوية الانتخابية:

تشير السلطوية الانتخابية إلى تلك النظم التي تسمح بالتعددية الحزبية والمنافسة وإجراء الانتخابات الدورية، على الرغم من إنها تجرد الانتخابات من أي فاعلية بما يفرز نظاماً انتخابياً سلطوياً، حيث تتحول الانتخابات من آلية للتحول الديمقراطي إلى مصدر لتكريس وشرعية نظم استبدادية، وبالتالي يشير المفهوم إلى أن إقامة الانتخابات التنافسية وحتى خسارة شاغلي السلطة لن يؤدي إلى الديمقراطية، ومثال ذلك احتفاظ النظام الحاكم في كل من الجزائر وبورما بالسلطة رغم هزيمته في الانتخابات[12].

فالنظام الانتخابي السلطوي يتم النظر إليه على أنه نظام ديمقراطي مؤسسي زائف لأنه يجمع بين خصائص كل من النظامين السلطوي والديمقراطي لأن من خصائصه وجود انتخابات رئاسية وبرلمانية بصفة دورية كما هو الحال في النظم الديمقراطية، ولكن تتحكم السلطة التنفيذية في نتائج الانتخابات وعملية صنع القرار بهدف الحفاظ على الوضع القائم وإرضاء الشعب والنظام الدولي ولو بصورة شكلية[13].

وبالتالي تشهد النظم السلطوية الانتخابية إجراء انتخابات تنافسية حيث يشارك فيها أحزاب المعارضة، وتكون الانتخابات خالية من التدخل على مستوى واسع بسبب وجود مراقبين دوليين إلا أن هذه الانتخابات تجرى في ظل أوضاع غير عادلة، حيث يتنافس المرشحون في الانتخابات في ظل استغلال الدولة لسلطتها، وانحياز وسائل الإعلام للحزب الحاكم أو للتيار السياسي المهيمن، واستخدام العنف ضد المعارضة، وغياب الشفافية، فضلاً عما يسبق ذلك من تلاعب في كشوف وقوائم الناخبين. كما تسعى السلطة التنفيذية لتحديد وتحجيم تمثيل المعارضة داخل البرلمان ليظل الحزب الحاكم متمتعاً بالأغلبية التي تساعده في تمرير القوانين التي تحقق مصالحه، فضلاً عن وضع الكثير من القيود على العمل التشريعي. وبناء عليه فالسلطوية الانتخابية ليست مرحلة من مراحل التحول نحو الديمقراطية مثلما تدعى بعض النظم السياسية وليست خطوة نحو مزيد من الانفتاح والديمقراطية[14].

ونتيجة لذلك سميت هذه النظم من قبل البعض بالنظم السياسية الهجين، وخاصة في مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي في عديد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، وشرق أوروبا وأفريقيا خلال الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، حيث اعتبرها البعض تقع في منطقة سياسية رمادية (Gray Political Zone) أو ضبابية (Foggy Zone) بين الديمقراطية الكاملة من ناحية، والنظم غير الديمقراطية بالمعنى التقليدي من ناحية أخرى. وفي جميع الحالات، فقد بات من الواضح أن النظم السياسية الهجين تنهض على بناء سياسى يلتزم من حيث الشكل بالإجراءات والمؤسسات الديمقراطية لكن مع الإبقاء على الطابع السلطوى في بنيته، ولذلك لا تمثل هذه النظم بالضرورة مرحلة للانتقال إلى الديمقراطية الكاملة، بل أصبحت تمثل اشكالاً وأنماطاً من النظم السياسية القائمة، التي استطاعت الحفاظ على قدر من الاستمرارية والتكيف مع بيئتها[15].

فالتطور الديمقراطي أشبه برسم بياني تصاعدي يبدأ من النظم السلطوية. وينتهى بالنظم الديمقراطية والنظام السلطوي الانتخابي يقع في نقطة خارج هذا الخط، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على تحريك هذه النقطة لتدخل في إطار الخط البيانى بحيث يكون النظام قابلاً للتطور نحو الديمقراطية، وبالتالي يمكن القول إن النظم السلطوية الانتخابية نظماً مؤقتة، قد تشهد تغيرات جوهرية نحو تحول ديمقراطي نتيجة وجود فرص في هذا النظام لا تتوفر في ظل النظم السلطوية التقليدية من خلال مساحة من الحرية والمشاركة والضغط الإعلامي والبرلماني والاحتكاك بالمواطنين والتفاعل

معهم. وقد ترتد هذه النظم إلى نظم سلطوية تقليدية، وبالتالي إما أن يرتد النظام أو يتطور[16]، وذلك وفقاً لعوامل عديدة منها طبيعة النظام السياسي، ودور العوامل الخارجية، ودرجة وعي وثقافة المواطنين وغيرها.

2- السلطوية الانتخابية بين الديمقراطية الإجرائية والانتخابات الديمقراطية

ترتبط السلطوية الانتخابية بعدد من المفاهيم الأساسية سواء تلك التي تتشابه أو تتعارض معها، يأتى في مقدمتها مفهومي الديمقراطية الإجرائية والانتخابات الديمقراطية.

أ- الديمقراطية الإجرائية

تشير الديمقراطية الإجرائية إلى الديمقراطية التي يكون فيها للشعب أو المواطنين في الدولة تأثير أقل مما عليه الحال في الديمقراطيات الليبرالية التقليدية. وذلك من خلال إمكانية وجود عدد من المؤسسات والممارسات الديمقراطية دون المضمون والجوهر، فالانتخابات قد تؤدى إلى توفير الغطاء للنظم الاستبدادية التي يكون فيها حكم القانون انتقائياً، وتصدر منها قوانين تنال من الحريات العامة وتحد من سلطة القضاء.

لذلك تعرف الديمقراطية الإجرائية باسم الحد الأدنى للديمقراطية Minimalist Definition of Democracy، وهو المصطلح الذي صكه جاليرمو أودونل، وتعود جذوره إلى كارل فردريش، وهانز كلسن، وجوزيف شومبيتر، وروبرت داهل،والذي يربط الديمقراطية– وجوداً وعدماً– بعدد من الترتيبات والإجراءات المؤسسية التي تشمل التعددية الحزبية، وحق التصويت للجميع، وإجراء انتخابات دورية نزيهة[17].

وبالتالي تستند الديمقراطية الإجرائية إلى إجراءات شكلية من انتخابات وأحزاب وعملية تصويت، مع خضوع الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين لإرادة الأقلية الحاكمة. وما يجمع بين أغلبية النظم التي تأخذ بالديمقراطية الإجرائية أنها تبنت إستراتيجية الانفتاح السياسي المحدود أو التكتيكي كمحاولة للتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية بإعطاء بعض التنازلات السياسية الشكلية مع زيادة إنفاقها على الأمن وأجهزة الإعلام واهتمامها بآليات الضبط السياسي[18]. كما طور حكام هذه الدول أدوات وأساليب للتلاعب في عملية الانتخابات أو ما يسمى TECHNNOLOGY OF MANIPULATION بغرض تحقيق أهداف غير تلك التي ترجى من "الانتخابات الديمقراطية" لإحداث تحول شكلي والحصول على الشرعية والتخفيف من الضغوط المطالبة بالإصلاح واحترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج. وبالتالي لم تؤد هذه الانتخابات إلى انتقال ديمقراطي حقيقي خاصة أن آلية الانتخاب أضحت من أبرز الآليات التي يلجأ إليها الحكام المستبدون في عالمنا المعاصر[19].

ب- الانتخابات الديمقراطية:

إذا كان هدف الديمقراطية هو صون حرية الإنسان وحقوقه وكرامته، وتحقيق المساواة في فرص الحياة بين الجميع، فإنها لا يمكن أن تتحقق بإقامة المؤسسات والإجراءات وحسب، ولكن بالتأكد من الأداء والمضمون والجوهر. ومن هنا ينطلق مفهوم الانتخابات الديمقراطية من أن تبنى إجراءات الديمقراطية وترتيباتها ليس ضماناً لاحترام الحقوق المدنية والسياسية أو لتمثيل المصالح الشعبية، فقد تكون تلك الترتيبات والإجراءات تهدف إلى دعم النظم السلطوية أو دعم أي شكل من أشكال الديمقراطية غير الليبرالية[20].

وبالتالي يؤكد هذا المفهوم على أهمية مراعاة القيم الديمقراطية كركيزة أساسية للتحول الديمقراطي، وهذا ما تؤكده مقولات "لارى دياموند" في حديثه عن الديمقراطية الليبرالية، والتي ترتكز بجانب الانتخابات الدورية والحرة والنزيهة على التعددية السياسية والمدنية والحريات الفردية والجماعية بحيث تستطيع المصالح والقيم المختلفة التعبير والتنافس من خلال عمليات وأطر متعددة ومستمرة ولا تقتصر فقط على فترة الانتخابات[21].

ولا يقصد أنصار هذا المفهوم التهوين من قيمة المفهوم الإجرائي للديمقراطية، فبدونه لا يوجد الأساس القانوني للنظام الديمقراطي، ولكن المقصود أنه لا يمكن قصر مفهوم الديمقراطية على المفهوم الإجرائي فقط

لأنه إذا كان أحد أسباب الثورة ضد النظم التسلطية هو الظلم الاجتماعي، وعدم احترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، فإنه يكون من الضروري محاسبة النظام الديمقراطي الجديد وفقاً لالتزامه بتحقيق هذه الأهداف. خاصة أن احترام إجراءات الديمقراطية لا يمنع من قيام الحكومة المنتخبة بإصدار تشريعات تقيد من حرية الرأي والتعبير، وتضعف من نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وغير ذلك من الممارسات التي تهدر القيم الديمقراطية. فالقوانين الصادرة عن

الهيئات المنتخبة قد تكون ملتزمة بالقواعد التي وضعها الدستور للتشريع من حيث الشكل، ولكنها تكون مخالفة للتوافق الوطني والرضاء العام. الأمر الذي لا يمكن معه الاكتفاء بالتركيز على الجانب الإجرائي من الديمقراطية المتعلق بالحريات، وتنظيم الانتخابات، والفصل بين السلطات، وإنما ينبغى إضافة الجانب الاجتماعي المرتبط بمحتوى السياسات العامة، وعملية تخصيص الموارد، مع التأكيد على أن إقامة النظم الديمقراطية لا تكتمل بدون الانتقال من الإجراءات إلى المضمون، ومن المؤسسات إلى الأداء والانجاز(23).

وفي إطار هذه الاعتبارات يمكن القول إن مفهوم الانتخابات الديمقراطية يعتمد على مجموعة من الخصائص الأساسية منها التنافسية والدورية والشمولية والقبول بالمخرجات النهائية للعملية أي الانتخابية[23]، وغياب من هذه الخصائص يعنى غياب المعنى الديمقراطي للانتخابات ويجعلها انتخابات شكلية لا تضيف جديد للتطور الديمقراطي في المجتمع.

ثانياً: محددات وأبعاد السلطوية الانتخابية

ترتبط السلطوية الانتخابية كظاهرة أو عملية سياسية بالعديد من العوامل والاعتبارات التي من شأنها التأثير على ما تقوم به من وظائف داخل النظام السياسي، وفي إطار هذه العوامل وتلك الاعتبارات يمكن التمييز بين: المحددات الداخلية، وهي تلك المحددات النابعة من البيئة الداخلية للنظام السياسي، ويأتي في مقدمتها طبيعة النظام السياسي ودرجة التجانس السياسي والاجتماعي، والثقافة السياسية السائدة في المجتمع. والمحددات الخارجية وهي التي ترتبط بدور العامل الخارجي إما في تعزيز وترسيخ السلطوية الانتخابية أو في مواجهتها والتصدى لها وذلك من خلال ما تتبناه الدول الكبرى من سياسات لنشر الديمقراطية، أو دعم النظم الإستبدادية حفاظاً على ما تحققه من أهداف ومصالح إستراتيجية للقوى الفاعلة في النظام الدولي. ومع هذا التعدد سيتم التركيز في إطار هذا البحث على طبيعة النظام السياسي ودعوات الإصلاح السياسي والعوامل الخارجية باعتبارها من وجهة نظر الباحث أكثر العوامل تأثيراً على السلطوية الانتخابية.

1- طبيعة النظام السياسي:

تمثل طبيعة النظام السياسي أحد المحددات الأساسية لتأسيس أو ترسيخ السلطوية، الانتخابية. وفي إطار طبيعة النظام السياسي يتم التمييز بين ثلاثة مستويات رئيسية هي النظم السلطوية والنظم شبه السلطوية والنظم الديمقراطية، حيث تشير الأنظمة السلطوية إلى تلك الأنظمة التي لا تمنح المعارضة فرصة للفوز في الانتخابات وتكبت الحريات[24]. وهو ما يظهر العديد من المؤشرات منها الفشل في قبول فوز المعارضة في الانتخابات والفشل أيضاً في تقديم انتخابات شكلية تحظى بالقبول المبدئي من قبل المجتمع، ولذلك تتعرض المعارضة عندما يطرح إجراء انتخابات للاختيار بين المشاركة في الانتخابات غير العادلة أو عدم المشاركة فيها[25]. وبشكل رئيسي تبدى الأنظمة التسلطية ثلاثة أنماط من الاستجابة لمطالب التغيير: أولها، قبول هذه المطالب والسعى نحو تنفيذها باتخاذ الإجراءات اللازمة بداية من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وانتهاء بقبول التنافس الحزبى الحقيقي وتداول السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى تمهيد الطريق أمام التحول الديمقراطي الليبرالي، وثانيها، قمع هذه المطالب والذي يعني استمرار التسلطية التقليدية القائمة في رفض التغيير والإصرار على بقاء النظام، أما نمط الاستجابة الأخير يتضح في الجمع بين النمطين السابقين، وهنا يتم الانتقال إلى تسلطية تنافسية تقوم على الالتزام الشكلي بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية[26].

وتشير الأنظمة شبه السلطوية إلى تلك النظم التي تعطى المعارضة حيزاً لتنظيم نفسها للتنافس، لكنها تحرمها في الوقت ذاته من أية إمكانية لتشكيل حكومة والوصول للسلطة[27]. كما يستخدم مصطلح شبه سلطوية للإشارة إلى دولة أو نظام يمتلك سمات ديمقراطية وسلطوية في نفس الوقت. ولذلك تعد هذه الأنظمة أنظمة غامضة تجمع بين القبول الشكلي للديمقراطية الليبرالية ووجود بعض مؤسسات النظام الديمقراطية، وبالسماح بالحريات السياسية إلى حد ما، ولكن تتسم هذه النظم بالسلطوية على الرغم من وجود أحزاب سياسية، والقيام بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وذلك نتيجة أن أغلب هذه الأحزاب ضعيفة وتابعة للحزب الحاكم، وبالتالي لا توجد فرصة حقيقية للمعارضة للفوز في تلك الانتخابات.[28].

ويرى "توماس كاروثرز" أن هذه الأنظمة لم تقدم على عملية الانتقال الديمقراطي بهدف نشر وترسيخ الديمقراطية بقدر ما سعت وتسعى لتوسيع قاعدة الدعم الشعبي. وذلك اعتماداً على المساحة المحدودة للمعارضة السياسية، والسماح بتعدد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وإجراء انتخابات منتظمة والتوصل إلى دستور ديمقراطي. ومع ذلك فإنها تعاني من خطورة "عجز الديمقراطية"، مثل ضعف مستوى تمثيل المواطنين ومصالحهم، وانخفاض مستويات المشاركة السياسية، وانخفاض مستويات الثقة العامة في مؤسسات الدولة، والافتقار إلى الأداء المؤسسي للدولة[29]. ومثل هذه النظم وما تعتمد عليه من آليات لضمان استمرارها وبقائها يؤدي إلى بناء وترسيخ السلطوية الانتخابية، حيث لا تقدم الانتخابات سوى الشرعية والشعبية للحزب الحاكم. وبالتالي تعد الانتخابات في هذه النظم آلية للديمقراطية الشكلية، حيث يتم التلاعب في إدارتها ونتائجها بسن قوانين تعيد نفس النظام، فضلاً عن قيام هذه الأنظمة باستبعاد بعض فصائل المعارضة والسيطرة على وسائل الإعلام والعمل على إظهار حرية ونزاهة الانتخابات من خلال السماح للمعارضة بالمشاركة في الانتخابات والسماح بالحد الأدنى من التنافس[30]. ويرى بعض أن النظم شبه السلطوية قد تتحول إلى الديمقراطية، فالموجة الرابعة للديمقراطية ضمت أربع دول جديدة في أوروبا الشرقية تحولت إلى الديمقراطية، هي: سلوفاكيا (1998)، وكرواتيا (2000) وجورجيا (2003)، وأخيراً صربيا (2004). هذا وقد حدد البعض سبعة عوامل سهلت عملية الانتقال السلمي للسلطة في هذه الدول: وجود نظام شبه سلطوي، تآكل شرعية هذا النظام، اتحاد المعارضة ضد النظام، وجود فريق مستقل لمراقبة الانتخابات، وجود عدد من المنافذ الإعلامية المستقلة، تعبئة الجماهير، انقسام وسط قوات الأمن[31].

وأخيراً تأتى النظم الديمقراطية التي تعتبر الديمقراطية ليست مجرد آليات إجرائية فحسب، وإنما أيضاً مجموعة متناسقة من القيم التي لو تم إهدارها، فإن نتائج الانتخابات تصبح لا قيمة لها، وتأتى في مقدمة هذه القيم الشرعية السياسية التي تشير إلى قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما في ذلك استخدام القوة[32].

2-**الانفتاح السياسي**:

يعد الانفتاح السياسي من وجهة نظر "أودونيل وشميتر" بداية الانتقال إلى الديمقراطية، على الرغم من إن الانفتاح السياسي لا يعنى الوصول إلى الديمقراطية الراسخة أو حتى الدخول في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. إن الانفتاح السياسي هو نمو شعور عقلاني لدى نظام حكم الفرد أو القلة، بتآكل شرعيته التقليدية أو الثورية، ومن ثم قيامه بتقديم تنازلات سياسية من حيث الشعارات، ومن حيث درجة ضبطه لحرية التعبير والتنظيم أحياناً، بل ربما قيامه بتبنى بعض آليات الديمقراطية ومؤسساتها، لكن دون أن يصل ذلك إلى الإقرار بأن الشعب هو مصدر السلطات، وإنما على العكس، يبقى الحاكم الفرد، أو تظل القلة الحاكمة، مصدر السلطات[33].

ويرجع تبنى النظام للانفتاح السياسي إلى أسباب تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية. وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية. وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده. وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبنى بعض الإجراءات التي تؤدي إلى الانفتاح السياسي أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة، وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي وتدشن لمرحلة الانتقال الديمقراطي، فضلاً عن أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي، وطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم. ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية، ومدى فاعليتها في تحدى النخبة الحاكمة. وفي هذا السياق، يمكن القول إن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي، خاصة عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك نحو التحول الديمقراطي أمر ضرورى لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة[34].

وبالتالي يعد الانفتاح السياسي تعبيراً عن عدم قدرة السلطة على الاستمرار في الحكم بأسلوب حكمها السابق، الأمر الذي يؤدي إلى تبني عدد من الإجراءات الشكلية لترسيخ الديمقراطية، مع إنكار مضمونها عند الممارسة، وفي مقدمة هذه الإجراءات تأتى الانتخابات[35].

ويعتمد تطور الانفتاح السياسي إلى الانتقال إلى الديمقراطية بدرجة كبيرة على طبيعة قوى المعارضة وتحركاتها تجاه بعضها البعض وتجاه النظام، فكلما استطاعت القوى المعارضة الاستفادة من مساحة الانفتاح المتاحة قلت المساحة التي يتواجد فيها النظام. وكلما اعتدلت القوى المعارضة في مطالبها وانفتحت على كافة التيارات السياسية اكتسبت مزيداً من الشرعية في الشارع كبديل محتمل للنظام القائم، ونجحت في التوافق على قواسم مشتركة مع بعضها بعضاً واستطاعت التوصل إلى صيغة متفق عليها للتنافس السياسي، وإنهاء حكم الفرد أو القلة، وتجاوز الخلافات الإيديولوجية، وتضارب المصالح، والاتفاق على قواعد الممارسة الديمقراطية[36].

3- **دور العامل الخارجي**:

يعد من العوامل الخارجية التي أسهمت بدرجات متفاوتة في دفع عمليات الانتقال الديمقراطي، خاصة خلال الموجة الثالثة للديمقراطية ايأتى:

– بروز دور القوى الكبرى والتكتلات الاقتصادية سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية[37].

تزايد دور مؤسسات التمويل الدولية، خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي والتحول الديمقراطي من خلال أدوات ووسائل عديدة، إلا أن هذا الدور يرتبط أيضاً بالمصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى.

تزايد دور المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ودورها في نشر الديمقراطية على الصعيد العالمي، حيث تقوم هذه المنظمات بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لمنظمات المجتمع المدنى ومراقبة الانتخابات في الدول التي تمر بمراحل الانتقال الديمقراطي، وكشف ممارسات النظم السلطوية وممارسة الضغوط عليها. إلا أن هذه المنظمات في سعيها لنشر الديمقراطية قد لا تمتلك معرفة حقيقية بتكوينات هذه المجتمعات وخصوصية ثقافتها السياسية التي يمكن أن يكرس السلطوية الانتخابية.

–انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، بخاصة في ظل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات التي أسهمت في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم الانتقال الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم.

–نظرية الدومينو التي شكلت عنصراً دافعاً لعملية الانتقال الديمقراطي على الصعيد الإقليمي في بعض الحالات، حيث إن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقى بتأثيراته على الدول المجاورة لها على النحو الذي يشجع النخب والقوى السياسية فيها على السير في الاتجاه نفسه[38].

مع التأكيد في ظل هذه الاعتبارات على أن درجة تأثير العوامل الخارجية في عملية الانتقال الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف أهداف ومصالح الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في الدول المستهدفة[39]. كما أن العوامل الخارجية في بعض الدول لعبت دوراً هاماً في دعم وترسيخ النظم السلطوية وليس دعم الانتقال الديمقراطي[40]. ويذكر في هذا الصدد دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم بعض الأنظمة العربية الاستبدادية لأن بقاء هذه الأنظمة يتفق مع أهدافها ومصالحها في المنطقة[41]، لذلك ظلت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على استمرار هذه النظم، الأمر الذي يؤدي إلى التغاضي عن الممارسات السلطوية وغياب الديمقراطية في هذه النظم[42].

ثالثاً- الإشكاليات الوظيفية للسلطوية الانتخابية:

تؤدى الانتخابات دوراً مهماً في إطار الوظائف السياسية المعاصرة، حيث تقوم بعدد من الوظائف مثل إضفاء الشرعية على النظام، واختيار الحكام وأعضاء المجالس النيابية ومحاسبتهم، وتسوية الصراعات السياسية بطريقة سلمية، فضلاً عن التجنيد السياسي، والمشاركة السياسية، وبالتالي تقوم الانتخابات باستيعاب كافة القوى الاجتماعية والسياسية من خلال هذه الوظائف، مما يسهم في عملية صنع السياسة بشكل إيجابي.

وبشكل عام، فإن أداء هذه الوظائف يختلف من نظام سياسي لآخر، ففي النظم الديمقراطية يعبر الشعب عن رأيه وتحترم كلمته في انتخابات حرة ونزيهة، ويكون تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية، وبالتالي لا يمكن معرفة نتيجة الانتخابات قبل إجرائها. أما النظم غير الديمقراطية تقوم على أساس الاتفاق الشامل، والإجماع، وتبنى نظام الحزب الواحد، وتجرى الانتخابات من أجل الحصول على تصديق الناخبين وإذعانهم لمرشح واحد أو قائمة واحدة، لذلك لا يوجد تنافس حقيقي في الانتخابات، وتكون نتيجة الانتخابات معروفة سلفاً قبل إجرائها[43].

وفي النظم غير الديمقراطية تؤدى الانتخابات ثلاث وظائف رئيسية، تتمثل في إعادة إنتاج النظام من خلال أحد آليات الديمقراطية، واحتواء فصائل المعارضة أو بعضها على الأقل ضمن النظام السياسي، الأمر الذي يضعف المعارضة، وأخيراً الحفاظ على النظام الحاكم من خلال بعض الإجراءات الشكلية التي تساعده في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية[44].

1- التعبير عن مبدأ الشعب مصدر السلطة:

تعد الانتخابات في النظم الديمقراطية آلية لتحقيق إرادة الشعب، خلافاً للنظم غير الديمقراطية التي تستخدم الانتخابات كآلية لإضفاء الشرعية، حيث تجرى الانتخابات ويتم التصويت من أجل مقابل مادى أو للحصول على مزايا أو للخوف من بطش السلطة والنظام الحاكم. ولذلك لا تعبر هذه الانتخابات عن إرادة الشعب التي تتطلب أن تكون الانتخابات بدون تأثير مباشر أو غير مباشر من أي فرد، فالانتخابات في هذه الحالة هي انتخابات سلطوية غير حقيقية في نظم استبدادية[45].

كما أن مؤسسات الدولة في ظل النظم غير الديمقراطية تستجيب إلى احتياجات ومطالب السلطة الحاكمة أكثر من استجابتها لاحتياجات ومطالب المواطن، الأمر الذي يرجع إلى حقيقة عدم مسئولية الحاكم أمام الشعب، حيث لا يمكن في الواقع تغييره أو استبداله من خلال إجراء الانتخابات[46]. وفي إطار هذه الاعتبارات يمكن القول بإن الانتخابات في مثل هذه النظم لا تشكل آلية للتعبير عن مبدأ الشعب مصدر السلطة.

2- آلية لاختيار الحكام وأعضاء المجالس النيابية:

تعتبر الانتخابات في النظم الديمقراطية آلية لاختيار الحكام وأعضاء المجالس النيابية، حيث تجرى الانتخابات وتنقل السلطة إلى المرشحين الفائزين في الانتخابات التي تتسم بالحرية والنزاهة، وبالتالي تشكل الانتخابات الآلية الوحيدة للوصول إلى السلطة وتداولها وفقاً للقواعد الانتخابية المطبقة في الدولة[47].

ولكن قيام الانتخابات بهذه الوظيفة يتطلب وجود أحزاب سياسية قوية ووجود مرشحين متنوعين على مستوى الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية أو المحلية، ووجود نظام انتخابي يستطيع أن يترجم الاختيارات الانتخابية للناخبين إلى نتائج معبرة عن إرادة هؤلاء الناخبين دون تلاعب، كما ينبغى أن يمارس السلطة الأحزاب والمرشحون الذين ينجحون في الوصول للسلطة ويحكمون بالفعل وفقاً لإرادة الناخبين. والمشكلة في أن كثيراً من هذه الشروط غير متوافرة في العديد من الدول التي تشهد إجراء انتخابات بمستوياتها المختلفة، نظراً لطبيعة النظم السياسية في هذه الدول[48].

ولذلك تختلف هذه الانتخابات والنتائج المترتبة عليها من نظام سياسي لآخر حسب درجة مؤشرات الديمقراطية المطبقة في هذا النظام. ففي النظم غير الديمقراطية تؤدي نتائج الانتخابات إلى هيمنة مطلقة للحزب الحاكم سواء على مستوى رئاسة الدولة أو على مستوى المجالس النيابية[49]. فالانتخابات لا تأتى بجديد فهي تكريس لشرعية شكلية للنظام الحاكم، فالمواطن لديه قناعة بعدم قدرة صوته على التغيير، فضلاً عن الأساليب التي يلجأ آلية النظام الحاكم للتلاعب في نتيجة الانتخابات.

3- **مساءلة الحكام**:

تعتبر الانتخابات إحدى الآليات الرئيسية التي يمكن من خلالها التأكد من أن الحكومة والسلطة التشريعية المنتخبة تستجيب لمطالب الناخبين وحماية مصالحهم المختلفة، وتلتزم بما وعدت به في برامجها الانتخابية، وبناء عليه حظيت بثقة المواطن وتأييده[50]. وإذا كانت الانتخابات آلية لمساءلة الحكام والمجالس التشريعية والمحلية المنتخبة، فإن المجالس التشريعية تقوم بمساءلة ورقابة الحكام، فالمواطن يحاسب الحكام بشكل مباشر من خلال صناديق الانتخابات القادمة كما أنه يحاسب الحكام بشكل غير مباشر من خلال المجالس التشريعية التي يعتبر من أهم وظائفها مساءلة ورقابة السلطة التنفيذية. ولكن تتوقف فاعلية مساءلة الحكام على طبيعة النظام السياسي وبالتالي على طبيعة الدور الذي تقوم به المجالس التشريعية المنتخبة، ففي إطار السلطوية الانتخابية تتسم المجالس التشريعية بالعديد من الخصائص التي تحد من فاعلية دورها الرقابي، حيث يغلب على معظمها هيمنة حزب سياسي واحد في ظل غياب أو ضعف تمثيل أحزاب المعارضة، وقيامها بتمرير القوانين التي تتقدم بها الحكومة، وإضفاء المشروعية عليها، فضلاً عن اعتمادها على استخدام أساليب للرقابة البرلمانية لا تضعها في تصادم مع الحكومة.

وبالتالي فإن السلطة الحاكمة في العديد من هذه الدول تسمح بوجود برلمانات منتخبة، وإن كانت تضع العديد من القيود والضوابط التي تهمش دورها في العملية السياسية وفي مساءلة الحكومة[51].

4- **تداول السلطة**:

يميز العلماء بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي من خلال مبدأ تداول السلطة، حيث يشير التحول الليبرالي إلى توسيع هامش الحريات، والتخفيف من الرقابة على الصحف، واتساع المجال أمام تكوين ونشاط التنظيمات الوسيطة كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وعدم اللجوء إلى العنف والقمع بشكل كبير في مواجهة المعارضة وفق شروط معينة يحددها النظام السياسي. ولكن كل هذه التغيرات قد لا تكون مصحوبة بحرية اختيار القيادة السياسية من خلال انتخابات دورية تشهد إمكانية وصول المعارضة إلى السلطة، وبالتالي قد لا يحقق التحول الليبرالي تداول السلطة الذي يعتبر جوهر التحول الديمقراطي[52].

وبالتالي يجب أن يتم انتقال السلطة من حاكم إلى آخر أو تداولها بين الحكام في مسار معين يختلف المسار بطبيعة الحال من نظام سياسي إلى آخر، لكنه يشير إلى مجموعة من الإجراءات القانونية التي تنظم عملية انتقال السلطة من خلال آلية محددة. وبقدر ما ينجح النظام في بناء هذه الآلية بقدر ما يضمن بقاءه واستقراره. ولذلك يجب أن تحقق أي آلية لنقل السلطة وتداولها مجموعة أهداف تشمل الانتقال السلمي للسلطة، وعدم اللجوء إلى العنف، ووصول الشخص المناسب والمقبول جماهيرياً لتولى السلطة، كما يجب تحديد مدة الحاكم، وقواعد لعدم إساءة استخدام الحاكم للسلطة وإعفائه أو عزله ومساءلته حين يتوجب ذلك[53].

أما في إطار النظم التسلطية فالمعيار هو التمسك بالسلطة، وعدم وجود فرصة لتداولها سلمياً، ولا توجد فترات محددة للرئاسة، كما تتعدد المؤشرات أو السياسات التي من شأنها الحيلولة دون هذا التداول، ومن ذلك شراء الأصوات، والتضييق على المعارضة خلال الحملة الانتخابية، وضعف الرقابة على الانتخابات واستخدام موارد الدولة لصالح مرشح النظام الحاكم، والقيام بأعمال عنف خلال العملية الانتخابية، واستخدام أجهزة الدولة لصالح مرشحى النظام الحاكم والرقابة الشكلية، حيث تم تشكيل لجان لمراقبة الانتخابات دون فاعلية.

كما أن ضعف التنسيق بين الأحزاب السياسية والقيود القانونية على حركتها ساهمت في جعلها مؤسسات شكلية أكثر منها أدوات فاعلة في الحياة السياسية، حيث لا تتمتع الأحزاب بقواعد جماهيرية ولا تثق الجماهير بها وتفتقد تلك الأحزاب الديمقراطية الداخلية، وخاصة وان هذه الأحزاب تسعى إلى تحقيق مصالحة دون النظر إلى المصلحة العامة[54].

رابعاً: السلطوية الانتخابية وإشكالية الشرعية السياسية:

إذا كان ما سبق يشير إلى الإشكاليات التي تثيرها السلطوية الانتخابية، فإن الإشكالية الأهم التي تتصدى لها الدراسة بالتحليل هي جدلية العلاقة بين السلطوية الانتخابية والشرعية السياسية.

تشير الشرعية في جوهرها إلى قدرة النظام السياسي على تكريس الاقتناع لدى غالبية المحكومين بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملاءمة للمجتمع، وأفضل من أية مؤسسات أخرى يمكن إقامتها، مما يمنحها الحق في طلب الطاعة والخضوع. وبالتالي النظام السياسي يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر مواطنوه أنه صالح ويستحق التأييد والطاعة، كما أن الشرعية تتحقق حينما تكون إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها، وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقين، وفي توافق تام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع[55]. وبالتالي فمعيار الشرعية هو قبول المحكومين أو اقتناعهم بأحقية الحاكم في ممارسة السلطة، حتى وإن لم يرضوا دائماً عن قراراته وسياساته. وبناء على ذلك، فالشرعية عملية تدرجية متطورة يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة، فقد تصل النخبة الحاكمة إلى السلطة دون سند شرعي، ولكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها وقبول المحكومين لأحقيتها في ممارسة السلطة. كما أن نظاماً حاكماً قد يبدأ حكمه، وهو مستند إلى شرعية واضحة، ولكنه يفقد هذه الشرعية بمرور الوقت[56]. وبالتالي الشرعية صفة من صفات السلطة، فالسلطة لا تكون سلطة بمعناها الحقيقي إذا كانت فاقدة الشرعية[57].

وهكذا، فإن الشرعية توفر المسوغ المعنوى لحق النخبة الحاكمة في ممارسة الحكم، وتوفر التبرير الأخلاقي لحق الحكومات في تولى السلطة وممارسة اختصاصاتها. فالشرعية في حقيقتها صفة تطلق على حالة تصل إليها الدولة فتمسى شرعية الدولة، أو يصل إليها النظام السياسي فتسمى شرعية النظام، أو تصل إليها الحكومة فتمسى شرعية الحكم، أيا كان مصدر هذه الشرعية، سواء جاءت من مصادر تقليدية (دينية أو عرقية أو ثقافية أو تاريخية) أو مصادر كاريزمية تتعلق بشخصية الحاكم وقدراته وصفاته، ومدى تعلق الجماهير به، ودور الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي ظهر فيها، أو مصادر عقلانية رشيدة تعود إلى رضاء الجماهير عن حكمه وسياساته، وطريقة وصوله للسلطة، وإدراته لها[58].

ويمثل هذا الجدل صراعاً بين مفهومين للشرعية: الأول، هو الشرعية الانتخابية، ويرتبط به مفهوم الديمقراطية الإجرائية. والثاني، شرعية الإنجاز، ويرتبط به مفهوم الديمقراطية الليبرالية.

أ- الشرعية الانتخابية: تتعلق بأسلوب الوصول إلى الحكم بمعنى أن مصدر الشرعية هو وصول الرئيس أو الحزب صاحب الأغلبية إلى الحكم من خلال انتخابات حرة، ومؤدى القبول بهذا الرأى أن سماح الحكومة القائمة بتدخلات يكون من شأنها تشويه الإرادة الشعبية، وعدم تعبير نتائج الانتخابات عنها يترتب عليه التشكيك في تلك النتائج، وعدم قبولها من القوى السياسية والاجتماعية الأخرى، وهو ما يعنى التركيز على الأسلوب والإجراءات لتولى السلطة، وأن الحكومات تكتسب شرعيتها من خلال الالتزام بهذا الأسلوب الديمقراطي.

ب- شرعية الانجاز: تشير إلى التزام الرئيس أو الحزب المنتخب بقواعد الأداء الديمقراطي. ويشير هذا الالتزام إلى تمسك الحكومة بالأسلوب الديمقراطي في تعاملها مع المعارضين والمخالفين لها في الرأى، وعدم استخدامها لسلطاتها أو لأغلبيتها البرلمانية لتمرير قوانين مناهضة للديمقراطية أو مخلة بالحقوق المدنية والسياسية. كما يشير إلى نجاح الحكومة في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها للمواطنين في الحملة الانتخابية، وهو ما يعنى التركيز على كيفية استخدام السلطة وغاياتها، ومدى تعبير هذه الغايات عن احتياجات الأغلبية وأولوياتها، فالفوز في الانتخابات هو بداية اكتساب الشرعية وليست مصدراً للشرعية في حد ذاتها[59].

وبالتالي ينبغي النظر إلى هذين المفهومين للشرعية على أنهما مكملان لبعضهما بعضاً، فجوهرهما واحد، وهو أن الحكومات تصل إلى السلطة وتستمر فيها برضاء الشعب وتأييده. والفارق بينهما هو أن المعنى الأول يقصر دور الرضاء الشعبي عند لحظة الانتخاب، أما المعنى الثاني يمتد ليشمل أداء النظام وممارساته وإنجازاته. ويترتب على ذلك أن الشرعية هي عملية مستمرة وليست مرحلة يتم الوصول إليها في لحظة ما وينتهى الأمر عند هذا الحد، فهى تبدأ بالفوز في الانتخابات، ثم تترسخ بأداء الحكومة وسياساتها[60].

ويوجد ثلاث قواعد لبناء الشرعية تشكل مصادر يلجأ إليها النظام لدعم شرعيته، وهي الأيديولوجية والمؤسسية والفاعلية، فمن ناحية، تعتمد بعض النظم في تقوية شرعيتها على تبنى أيديولوجية سواء دينية أو قومية أو اشتراكية أو

اجتماعية[61]. ومن ناحية ثانية، تتجه بعض النظم إلى تحويل المؤسسات التقليدية البدائية إلى مؤسسات معقدة مستقلة بعض الشيء، متماسكة في بنائها الداخلي، وقادرة على التأقلم مع التطورات المجتمعية الكبيرة، بحيث تصبح هذه المؤسسات قادرة على الإسهام في دعم الشرعية للنظام الحاكم، تلك الشرعية يطلق عليها الشرعية المؤسسية أو الدستورية، والتي تقوم على ثلاث عناصر هي العنصر الدستورى، وعنصر التمثيل وعنصر الإنجاز[62].

ومن ناحية أخيرة، يعتمد النظام السياسي في ترسيخ شرعيته على ما حققه من فاعلية في الممارسة السياسية وقدرته على تحقيق التوازن بين قدرات النظام من جهة، ومتطلبات المجتمع من جهة أخرى[63]. وبالتالي فإن استقرار النظام السياسي سيكون في خطر إذا ما انهارت الفاعلية لمدة طويلة، أو تكرر انهيارها أكثر من مرة، ولابد معرفة مدى استقرار المؤسسات السياسية التي تواجه الأزمات، من معرفة نسبة شرعيتها، ومدى علاقتها بالفاعلية. وبناء عليه، لا يمكن لأى نظام سياسي أن يبقى شرعياً بغياب الفاعلية، فهي المعيار الوظيفي لعمل واستمرار شرعية النظام والسلطة السياسية[64].

وهنا تثار جدلية العلاقة بين الانتخابات كمصدر للشرعية، وكآلية من آليات استمرار النظم السلطوية. فعلى الرغم من أهمية الانتخابات كآلية لإضفاء الشرعية على النظم الحاكمة إلا أنه يمكن لسلطة ما أن تكون شرعية دون أن تكون منتخبة وذلك عندما تحظى بالقبول أو تتمتع بالاستقلال والنزاهة. هذا النوع من الشرعية يتعلق بطبيعة القائمين عليها وبالصفات الاجتماعية المعترف بها التي يتحلون بها.

فالعملية الانتخابية لا تخلق شرعية سياسية، ولا تقود إليها بالضرورة، لأن الشرعية السياسية، لا يتم تأسيسها من خلال مدخلات العملية السياسية بل يتم إيجادها والمحافظة عليها وتعميقها من خلال مخرجات العملية السياسية. فالشريعة تعتمد وجوداً وعدماً على كيفية الحكم، ومستواه، ونوعيته، وكفاءته، وسياساته، وتأثيره الإيجابي في المجتمع، وتحقيقه لحاجات المواطنين، أكثر من اعتمادها على الانتخابات ونزاهتها، والتمثيل السياسي وشموليته.

وقد اثبتت تجارب بعض الدول في النصف الثاني من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين أن ديمقراطية العملية الانتخابية قد لا تؤدى إلى تحقيق الشرعية السياسية، بل أحياناً يحدث العكس. وكثيرة هي نماذج الدول التي عانت من فقدان الشرعية السياسية على الرغم من نزاهة العملية الانتخابية وحياديتها ومراقبة العالم لها[65]. ويترتب على ذلك، أن قيام الرئيس أو المؤسسات المنتخبة بإتباع سياسات غير ديمقراطية تخالف التعاقد الذي صوت عليه الناخبين في الانتخابات يؤدي إلى استنزاف شرعية النظام الجديد واهتزازها، وضعف حجم التأييد الشعبي لهذا النظام[66].

وفي ضوء هذه الاعتبارات، يمكن القول إن نظم التعددية السياسية المقيدة– التي شكلت سمة مهمة في مرحلة الموجة الثالثة للديمقراطية– هي في حقيقتها استمرار للنظم الاستبدادية التي نشأت الحاجة إليها لإنقاذ هذه النظم التي تآكلت شرعيتها، وسعت لتخفيف حدة الصراع الطبقي والسياسي في مجتمعات تعمقت أزمتها، نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطبقها هذه النظم. وبالتالي تعد نظم التعددية السياسية المقيدة ديمقراطية إنقاذية لنظم حكم هدفها استمرار سلطتها بإجراءات جديدة، تضمن استمرار نظام الحزب الواحد في إطار تعددي، ومن بين هذه الإجراءات هيمنة السلطة التنفيذية على العملية الانتخابية، وعلى مجمل الحياة السياسية والتدريجية في الانتقال إلى التعددية بقرار من أعلى أي، من السلطة التنفيذية، والانتقائية في القوى التي يسمح لها بتأسيس أحزاب معترف بها، والانتقائية في الأنشطة المسموح بها للأحزاب[67].

الأمر الذي ترتب عليه أن أصبح إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ظاهرة اعتيادية تتكرر بانتظام في العديد من النظم السياسية خاصة الانتخابات التشريعية، فعلى الرغم مما تشهده من تنافس بين أحزاب وصراعات وشخصيات مختلفة، تظل من جهة معلومة النتائج سلفاً، ومن جهة أخرى محدودة الأثر في دفع الحياة السياسية نحو إصلاح جاد يضمن حكم القانون، وتداول ديمقراطي وسلمى للسلطة، ومشاركة كل القوى الفاعلة في المجتمع بغض النظر عن فوارق العرق والدين والانتماء الأيديولوجي[68].

الخاتمة:

تجرى كثيراً من الدول انتخابات، غير أن العديد منها لا يوصف بأنها ديمقراطية أو تنافسية حيث يكون الغرض منها الحصول على الشرعية، والتخفيف من حدة الضغوط والمطالب الداخلية والخارجية. وقد أدى استخدام هذه الانتخابات الشكلية إلى تجاوز التقسيم التقليدي لنظم الحكم بين نظم حكم ديمقراطية ونظم تسلطية، وظهور أشكال وتصنيفات جديدة منها الديمقراطية الزائفة أو النظم المختلطة أو النظم شبة الديمقراطية أو السلطوية الانتخابية أو التسلطية التنافسية.. وغيرها.

وفي هذا الإطار سعت الدراسة للبحث في الإشكاليات المفاهيمية والوظيفية للسلطوية الانتخابية مع التركيز على جدلية العلاقة بين السلطوية الانتخابية وإشكالية الشرعية، وانتهت الدراسة إلى عدد من النتائج الأساسية أهمها حرص النظم السياسية على تأكيد شرعيتها من خلال العديد من المصادر والآليات، وذلك لارتباط الشرعية ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاجتماعي والقبول الشعبي. فكلما زادت شرعية الرئيس أو الحزب تزداد شرعية النظام والقبول العام بقراراته، والتأييد الشعبي لسياساته، وهكذا توفر الشرعية المسوغ المعنوى لحق السلطة الحاكمة في ممارسة الحكم، والأساس الذي تستند إليه لتوقع الطاعة والالتزام السياسي من جانب المواطنين لما تصدره من تشريعات وتتبناه من سياسات.

كما تعد الانتخابات الحرة والنزيهة أحد مصادر الشرعية، الأمر الذي يجعل الانتخابات الطريقة الوحيدة المتعمدة في النظم الديمقراطية للوصول إلى الحكم وتولى السلطة. وبالتالي يعتبر قيام السلطة الحاكمة بالتدخل في العملية الانتخابية تزييف لإدارة الناخبين، الأمر الذي يترتب عليه التشكيك في نتائج الانتخابات، وعدم قبولها من القوى السياسية والاجتماعية الأخرى، وبالتالي التشكيك في شرعية النظام.

وعلى ذلك تمثل الانتخابات الديمقراطية، كما أصلت لها الدراسة إحدى الآليات الرئيسية للنظام الديمقراطي، إلا أنها لا تكفى بمفردها لقيام ديمقراطية حقيقية، فالنظم الديمقراطية تستوجب توافر أسس وعناصر عديدة منها: التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات وقدرة الحكومة المنتخبة على ممارسة السلطة والحكم، وسيادة حكم القانون... وغيرها، ولذلك لا يكتمل بناء النظم الديمقراطية دون الانتقال من "الإجراءات" إلى "المضمون"، ومن تشكيل المؤسسات إلى تفعيل أداء تلك المؤسسات.

إن العملية الانتخابية وإن كانت ملمحاً أساسياً من ملامح النظم الديمقراطية ومقياساً لشرعيتها، إلا إنها في حد ذاتها ليست مؤشراً كافياً على ديمقراطية النظم السياسية، حيث يمكن أن تكون أداة من أدوات ترسيخ تسلطية هذه النظم، وهو ما ترتب عليه في العديد من النماذج ظهور مفهوم "السلطوية الانتخابية".

وبالتالي تعد الانتخابات السلطوية في ظل هذه النماذج آلية لتخفيف الضغوط الداخلية والخارجية التي تطالب بالتحول الديمقراطي في نظماً ابتعدت كثيراً عن المواطن، وخاصة درجة تأثير العوامل الخارجية في دعم السلطوية الانتخابية تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف إستراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في الدول المستهدفة.

المراجع:

(1)- يرى هنتنجتون أن التحول من نظام الحكم السلطوي إلى نظام الحكم الديمقراطي تم من خلال ثلاث موجات كبرى اجتاحت العالم على فترات زمنية متقاربة: الموجة الأولى تمتد جذورها إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر، وامتدت زمنياً إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى (1828- 1926)، والموجة الثانية ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945، وشملت بلدان ألمانيا الغربية (سابقاً) والنمسا وإيطاليا واليابان، بالإضافة إلى ست دول في أمريكا اللاتينية، لكن هذه الدول لم تنعم بهذا التحول طويلاً، إذ سرعان ما ارتدت على أعقابها ابتداء من منتصف الخمسينيات ليتحول عدد منها إلى أنظمة سياسية عسكرية وشمولية. أما الموجة الثالثة التي عرفت امتداداً أكبر، حيث استطاعت خمسون دولة أن تحول بنيتها السياسية السلطوية إلى بنية ديمقراطية خلال الفترة من 1975 إلى 1991، وبالتالي أصبحت الديمقراطية في السنوات الأخيرة هي النمط السائد في غالبية دول العالم. انظر لمزيد من التفاصيل:

-Samuel P. Huntington, The Third Wave Democratization in the late twentieth Century (Norman and London: University of Oklahoma press, 1991).

(2)- لمزيد من التفاصيل، انظر:

- منتدى البدائل العربي، السلطوية الانتخابية: المفهوم والحالة المصرية، سلسلة الأوراق النظرية لمنتدى البدائل العربي، الورقة الأولى، 2011، ص4.

-http://www.afaegypt.org/index.php?option=com- k2&view=item&id=47

-Rechid Tlemcani, Electoral Authoritarianism, Camgieendowment, 2007

(3)- Robert Dahi, Polyarchy Participation and Opposition (New Haven: Yale University Press, 1991) pp. 23.

(4)- Samuel P. Huntington, op. cit, p. 7.

(5)- منتدى البدائل العربي، مرجع سابق، ص4.

(6)- Larry Diamond, is the Third Wave of Democratization Over, The lmperative of Consolidation, 1997, http://www3.nd.edu/Kellogg/publications/workingpapers/WPS/237.pdf

(7)- Fareed Zakaria, "The Rise of llliberal Democracy", Foreign Affairs (Volume 76, Number 6, 1997) pp. 35- 43.

(8)- لمزيد من التفاصيل، انظر:

منتدى البدائل العربي، مرجع سابق، ص4.

-Rechid Tlemcani, op. cit.

(9)-Edward Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and War", Foreign Affairs (Volume 74, Number 3, 1995) pp. 83- 89.

Joseph Wright, "How Foreign Aid Can Foster Democratization in Authoritarian Regimes", American Journal of political Science (Vol. 53, No. 3, July 2009).

(10)- د. علي الصاوي (محرر)، دليل عربي لانتخابات حرة ونزيهة)القاهرة: جماعة تنمية الديمقراطية، 2005) ص5-7

(11)- د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987) ص ص 101- 111.

(12)- منتدى البدائل العربي، مرجع سابق، ص7.

(13)-Rechid Tlemcani, op. cit.

(14)-Levitsky Steven and Way Lucan, "The Rise of Competitive Authoritarianism", Journal of Democracy (Number 2, Volume 13, April 2002) pp. 51-65.

http://muse.jhu.edu/login?uri=/journals / journal-of-democracy/v01313.2/levisky.htmlFOOT12

(15)- لمزيد من التفاصيل حول النظم السياسية الهجين، انظر:

Thomas Carothers," The End of Transition Paradigm", Journal of democracy (Vol. 13, No. 1, 2002) pp. 9-10.

-Larry Diamond, "Elections Without Democracy……, op.cit, pp. 12- 35.

-Andreas Schedler, "Election Without Democracy: The Menu of Manipulation", Journal of Democracy (Vol. 13, No. 2, April 2002) pp 36- 50.

(16)-لمزيد من التفاصيل، انظر:

- محمد العجاتي وآخرون، "الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي"، منتدى البدائل العربي والمعهد البولندي للشئون الدولية، سلسلة الأوراق النظرية لمنتدى البدائل العربي، 2012، ص ص 2-3.

-http://www.afaegypt.org/lindx.php?option=com-k2view=item&id=251

-Rachid Tlemcani, Electoral Authoritarianism, op. cit.

-Andreas Schedler, The Logic of Electoral Authoritarianism, http://www.thiomedia.com/accent/ea-schedler.pdf.

-Andreas Schedler (Editor), Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition, Lynne rienner Publishers, https://www.rienner.com/litle/Electoral Authoritarianism-the-Dynamics-of-Unfree-Competition

(17)- د. علي الدين هلال، مرجع سابق.

(18)- وهناك أمثلة معاصرة متنوعة لهذه الديمقراطية الإجرائية مثل صربيا تحت حكم ميلوسفيتش وروسيا تحت حكم يلتسن وبوتين وأوكرانيا تحت حكم كوشما وبيرو تحت حكم فوجيموري. معتز بالله عبد الفتاح، مصر والديمقراطيات الثلاث: الإجرائية.. والشمولية.. والليبرالية، shoof/319862/eg/http://www.shofakhbar.com

(19)- لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مشروع دراسات الديمقراطية في الدول العربية، الجماعة العربية للديمقراطية، اللقاء السنوى السابع عشر، أكسفورد 2007، ص ص 2-3.

Edward Mansfield and Jack Snyder, op, cit., pp. 83- 89.

(20)- لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر:

Fareed Zakaria, op. cit.

(21)-Larry Diamond, Is the Third Wave of Democratization Over, op. cit, p. 12.

(22)- د. علي الدين هلال، مرجع سابق.

(23)- تشير التنافسية إلى تمتع أحزاب المعارضة والمرشحون بحرية الرأي والتجمع والحركة للتعبير عن أرائهم وسياساتهم وانتقادتهم للحكومة، وتشير الدورية إلى مساءلة المنتخبون من جانب الشعب من خلال وجود فترات محددة لتولى السلطة، وتشير الشمولية إلى مشاركة جميع السكان الراشدين في العملية الانتخابية، وأخيراً القبول بالمخرجات النهائية للعملية الانتخابية حيث يقبل الخاسرون ترك السلطة ويتولى السلطة الحزب الفائز بشكل سلمى. لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر:

د. عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص ص 17- 27.

نشرة وزارة الخارجية الأمريكية "موجز الديمقراطية في الولايات المتحدة".

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/20102010062312135 6/06/x0.5398371.htmlixzz2pShpt5B2

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/20102010062312135/06/6x0.5398371.htmlixzz2pShpt5B2.

(24)-Nathan J. Brown when Victory Is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics, 2012

(25)- منتدى البدائل العربي، السلطوية الانتخابية.....، مرجع سابق، ص13.

(26)- معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 28، العدد 326، أبريل 2006) ص ص 24- 25.

(27)-Nathan J. Brown, op. cit

(28)- شهدت أواخر الثمانينيات وبدايات التسعينيات من القرن العشرين زوال أنواع مختلفة من الحكومات السلطوية: مثل الدول الشيوعية أو أوروبا الشرقية والديكتاتوريات العسكرية اليمينية في أمريكا اللاتينية وغير ذلك الكثير في إفريقيا. وفي الغالب، فإن الحكومات التي حلت محلها أعلنت عن التزامها بالديمقراطية وقامت بتطبيق إصلاحات ديمقراطية حقيقية في البداية، ولكنها مع الوقت، تحولت إلى أنظمة شبه سلطوية.

(29)-Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm," Journal of Democracy, Vol. 13, No. 1 2002, pp. 5-21.

(30)- لمزيد من التفاصيل، انظر منتدى البدائل العربي، السلطوية الانتخابية، مرجع سابق، ص9.

Thomas Carothers, The Backlash Against….., op. cit.

(31)-Michael McFaul, "Transition from post communism", Journal of Democracy (Vol. 16, No. 3- July 2005) pp. 5- 19.

(23)- السيد يسين، أزمة الشرعية السياسية، الأهرام اليومي، 2013/2/12.

(33)- لمزيد من التفاصيل، انظر:

-Guillermo O'Donnell and philippe C. Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1986).

(34)- حسنين توفيق، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مرجع سابق.

(35)-R. Brynen, B. Korany and P. Noble (eds), Political Liberalization an Democratization in the Arab World, Vol. 1 (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995).

(36)- د. عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، مشروع دراسات الديمقراطية في الدول العربية، الجماعة العربية للديمقراطية، اللقاء السنوي الثامن عشر، اكسفورد 2008. ص ص 58- 59.

(37)- يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في نشر وتعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوروبا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي أميركا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن دعم الانتقال الديمقراطي على مستوى القارة الأفريقية. لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر:

-James M. Scott and Carie A. Steele, "Sponsoring Democracy: The United States and Democracy Aid to Developing World, 1988- 2001", International Studies Quarterly (Vol. 55, 2011).

-Thomas Legler and Thomas Kwasi Tieku, "What Difference Can a path Make?: Regional Democracy Promotion Regimes in the Americas and Africa", Democratization (Vol. 17, No. 3, Jun 2010).

(38)- د. حسنين توفيق، مرجع سابق.

(39)- أشارت بعض الدراسات إلى وجود جدل حول دور وأهمية العوامل الخارجية في دعم التحول الديمقراطي حيث لا تؤتى العوامل الخارجية تأثيراتها الإيجابية بهذا الخصوص في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للانتقال الديمقراطي، مما يعنى أن الأصل في عملية الانتقال هو العوامل الداخلية أما العوامل الخارجية فإن دورها يكون مسانداً. لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر:

-Hakan Yilmaz, op. cit.

(40)- لمزيد من التفاصيل حول دعم الخارج لنظم سلطوية، انظر:

-Joseph Wright, op. cit.

-peter Purnell and Oliver Schlumberger, "Promoting Democracy- Promoting Autocracy?: International Politics and National Political Regimes", Comparative Politics (Vol. 16. No. 1, March 2010)

(41)- فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ص 15- 25.

(42)- Bernard Lewis, "Freedom and Justice in the Modern Middle East", Foreign Affairs (Vol. 84, No. 3, May/ June 2005) pp. 36- 51.

(43)- لمزيد من التفاصيل، انظر:

- محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 167، يناير 1993) ص4.

- علي الدين هلال، أسامة الغزالي حرب (إشراف)، انتخابات مجلس الشعب 1990: دراسة وتحليل (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1992) ص4.

-Jacob M. Landau, Ergun Ozbudim and Frank Tachau, Electoral Politics in the Middle- East: Isuues, Voters and Elites (London: Croom Helm, 1980) p 315.

(44)- Kevin Koehler, Authoritarian Elections in Egypt: Formal Institutions and Informal Mechanisms of Rule, http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080135103408023626l2/.uli-kinp1kg .

(45)- د. عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مرجع سابق، ص ص 9- 10.

(46)- لمزيد من التفاصيل انظر:

السيد يسين، الثورة في مواجهة الأزمة المجتمعية، الاهرام الرقمي، 2011/3/3

د. حسنين توفيق، أزمة النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية، http://studies.aljazeera.net/files/20112011871056586514422/08/.htm

(47)- د. عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مرجع سابق، ص ص 10- 11.

(48)- السيد يسين، الشعب العربي يريد إسقاط النظام، الأهرام الرقمي، 2011/02/24.

(49)- د. عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مرجع سابق، ص ص 10- 11.

(50)- د. عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مرجع سابق، ص ص 13- 14.

(51)- عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص ص 130- 131.

(52)- Ghassan Salame (ed), Democracy without Democrats?: Renewal of Politics in the Muslim World, pp. 48- 49.

(53)- صلاح سالم زرنوقة، "أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 36، 2012) ص117.

(54)- لمزيد من التفاصيل، انظر:

سعيد شحاته، تداول السلطة في العالم العربي بين الأحزاب والانتخابات، http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local-type=128&local-details=2id1=698menu-id=7program-id=10cat-id=2

د. عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مرجع سابق، ص ص 11- 12.

(55)- د. أحمد ناصورى، مرجع سابق، ص384.

(56)- سعد الدين إبراهيم (وآخرون)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987) ص404.

(57)- ناصيف نصار، منطق السلطة- مدخل إلى فلسفة الأمر (بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 1995) ص ص 63- 64.

(58) Alexander Maxwell, op. cit, pp. 95- 102.

(59)- د. علي الدين هلال، مفهومان مختلفان للشرعية والديمقراطية، مرجع سابق.

(60)- المرجع السابق.

(61)- سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1987) ص409.

(62)- يشير العنصر الدستوري إلى شرعية السلطة لأنها قامت وفقاً للمبادئ الدستورية والشرعية للدولة، ويعنى عنصر التمثيل قيام الشرعية على اقتناع المحكومين بأن الذين يمارسون السلطة يعبرون عنهم، وأخيراً يعنى عنصر الإنجاز أن الشرعية تقوم أو حتى ربما تبدأ من خلال الإنجازات التي حققتها السلطة للمجتمع. لمزيد من التفاصيل، انظر:

ثامر كامل محمد، مرجع سابق، ص113.

غسان سلامة، "نحو عقد اجتماعي عربي جديد- بحث في الشرعية الدستورية"، سلسلة الثقافة القومية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987) ص ص 25- 27.

(63)- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية- مع الإشارة إلى تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003) ص 40.

(64)- أمين محمد، نظم سياسية مقارنة، الجزء الأول (غزة: كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، 2012) ص ص 34- 35.

(65)- لمزيد من التفاصيل، انظر:

د. محمد نصر عارف، جيولوجيا الشرعية بين الإجراءات والقيم، مجلة الديمقراطية،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1372177eid=11672
-Bo Rothstein, Creating Political Legitimacy: Electoral Democracy versus Quality of Government- American Behavioral Scientist (Volume, Number3, November3, 2009).
-http://www.dps.aau.dk/fileadmin/user-upload/libergren/Gaesteforelaesninger/ABS-Creating-Political-Legitimacy-1-pdf.

(66)- د. علي الدين هلال، مفهومان مختلفات للشرعية.....، مرجع سابق.

(67)- محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص6.

(68)- مروان المعشر، عمرو حمزاوى، مصر والأردن- انتخابات تعددية نعم.

لكن من دون جوهر ديمقراطي أو تبعات إصلاحية، الغد الإردنية، 12 ديسمبر 2010، http://www.carnegie-mec.12/12/org/2010